تثار كثيراً ثم تخبو حسب الظروف، ولكنها تظل قائمة. وتنطوى هذه المعضلة على كثير من القضايا ذات الطبيعة المصرية البحتة يمكن توزيعها للبحث والنقاش على محاورها الثلاثة: التأليف والترجمة ـ الطباعة والنشر ـ التوزيع والتسويق.

أولا: قضايا التأليف والترجمة

* كتاب مقرر أو لا كتاب مقرر
* التأليف الفردى أو التأليف الجماعى
* المستوى الأكاديمى لمؤلف الكتاب المقرر: مدرس ـ أستاذ مساعد ـ أستاذ.
* المعيد ـ المدرس المساعد فى تأليف الكتب والمذكرات المقررة.
* ظاهرة الطالب مؤلف المذكرات الدراسية: يعدها ويوزعها.
* الترجمة فى الكتب المقررة.
* الكتب الأجنبية المقررة.
* قضية حجم المادة العلمية فى الكتاب المقرر وتسطيح العلم بالجامعة.
* تعدد الكتب المقررة فى المادة الواحدة أحادية الأستاذ ومتعددة الأساتذة.
* الكتاب المقرر وطرق التدريس بالجامعة.

ثانيا: قضايا النشر والطبع

* بين الناشر التجارى ومراكز النشر بالجامعة والجمعيات التعاونية.
* نوع الطباعة ومستواها.
* الورق المستخدم فى الكتاب الجامعى.
* الغلاف المستخدم فى الكتاب الجامعى.
* إخراج الكتاب الجامعى.
* الكتب العامة المقررة: نسخ خاصة لطلاب الجامعة أم نفس النسخ الفاخرة.
* التعاقد على نشر الكتاب الجامعى وحقوق المؤلف.

ثالثا: قضايا التوزيع والتسويق

* منافذ التسويق داخل الجامعة وخارجها. منفذ واحد كبير أم منافذ خاصة متعددة.
* تسعير الكتب من قبل السلطات الجامعية حسب عدد ساعات المقرر الواحد؛ وتحديد عدد ملازم الكتاب على ضوء عدد الساعات.
* تسعير الكتب على حسب آليات سوق النشر.
* عقوبات مخالفة التسعيرة وحجم الكتاب المقرر.
* دعم الكتاب الجامعى:

الدعم للطالب ـ الدعم للناشر ـ الدعم للمؤلف

المائدة المستديرة حول الكتاب الجامعى فى مصر
قضاياه ومشكلاته وسبل الارتقاء به
١٢ـ١٤ من ديسمبر ١٩٩٨

بدعوة من لجنة الكتاب والنشر بالمجلس الأعلى للثقافة اجتمع لفيف من أعضاء هيئة التدريس والمفكرين والناشرين وأصحاب المطابع والموزعين أيام ١٢، ١٣، ١٤ من ديسمبر ١٩٩٨ بقاعة يوسف السباعى بمبنى المجلس الأعلى للثقافة بالزمالك، وذلك لتدارس أوضاع الكتاب الجامعى المقرر فى الجامعات المصرية ومحاولة وضعه فى الإطار الصحيح.

وقد حضر السيد الأستاذ الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى، وزير الدولة للبحث العلمى جانباً كبيراً من اجتماعات اليوم الأول وألقى سيادته بياناً حول الخطوات التى اتخذها المجلس الأعلى

للجامعات للنهوض بالكتاب الجامعى وتوصيله إلى الطلاب بسعر معقول كما استعرض سيادته تاريخ محاولات الجامعات المصرية فى هذا الصدد منذ ١٩٧٥ حتى اليوم. وجرت مناقشة مفتوحة بين سيادته والحاضرين بعد البيان الذى ألقاه. كما حضر المناقشات فى اليوم الثالث عدد من مندوبى الناشرين الأجانب.

كما قدمت مجموعة من أوراق العمل والبحوث جرت حولها مناقشات ضافيه وزعت على ثلاثة محاور، انطوى كل منها على مجموعة من الركائز. وكانت المحاور الثلاثة هى:

١ ـ التأليف والترجمة

٢ ـ النشر والطبع

٣ ـ التسويق والتوزيع

وفى ختام اليوم الثالث ١٤ من ديسمبر ١٩٩٨ خرج المجتمعون بمجموعة من التوصيات والمقترحات رأوا أنها كفيلة بتصحيح مسار ظاهرة الكتاب الجامعى المقرر فى الجامعة المصرية، نسردها على النحو الآتى:

أولاً: الاعتراف بالكتاب المقرر كأداة من أدوات العملية التعليمية فى الجامعات المصرية أسوة بما هو موجود فى الجامعات العربية والأجنبية، ولكنه ليس الآداه الوحيدة، بل يجب أن يكون مجرد خريطة للمادة العلمية فى المقرر وعلى الطالب أن يستزيد من تلك المادة العلمية بالرجوع إلى مصادر أكثر فى الموضوع وحتى لا تتحول العملية التعليمية فى الجامعات المصرية من عملية بحثية بحتة إلى عملية تلقين وحفظ.

ثانياً: التأكيد على أهمية الخطوة التى اتخذها المجلس الأعلى للجامعات فى سبيل دعم الكتاب الجامعى وتوصيله إلى الطلاب بسعر معقول، وهى الخطوة التى تقضى بالتعاقد مع مؤلف الكتاب الجامعى (وناشره) بشراء عدد من النسخ يقدر بنحو ٧٠٪ من عدد طلاب المقرر وتوزيع على طلاب المقرر بسعر مدعوم. ويوصى المجتمعون بالإعلام عن هذه التجربة والتوسع فيها.

ثالثاً: التأكيد على أهمية دور الناشر التجارى فى عملية نشر وتوزيع الكتاب الجامعى المقرر، وعدم تقليص هذا الدور والتنسيق بينه وبين ما تقوم به الجامعات ممثلة فى مراكز النشر والمطابع بها.

رابعاً: تشجيع التأليف والترجمات الجماعية فى الكتاب الجامعى المقرر ووضع الحوافز لذلك، فى مواجهة التأليف الفردى.

خامساً: ضرورة أن يكون لمجلس القسم الرأى الأول والأخير فى الكتب التى تقرر على الطلاب. وكسر احتكار أستاذ المادة للكتاب المقرر فى هذه المادة.

سادساً: أن يقتصر تأليف الكتاب المقرر على من هم فى مرتبة أستاذ وأستاذ مساعد.

سابعاً: التصدى بحزم وحسم لظاهرة المدرس المساعد والمعيد والطالب المؤلف لمذكرات دراسية أو كتب مقررة.

ثامناً: عدم التقيد فى الكتاب المقرر بعدد معين من الملازم أو حجم محدد للمادة العلمية طبقاً لعدد الساعات فى كل مقرر لأن ذلك يسيء إلى العملية التعليمية فى الجامعات المصرية.

تاسعاً: مد جسور الثقة بين مؤلف الكتاب الجامعى وناشره عن طريق عقد نشر نموذجى يضعه ويقره اتحاد الناشرين فى مصر يضمن:

أ ـ حماية الناشر من تعسف المؤلف، وتجاوزاته.

ب ـ تقريب الفجوة بين عوائد المؤلفين لتكون بين ١٥ ـ ٣٠٪ من سعر الغلاف.

ج ـ حماية المؤلفين من تعسف الناشرين وتجاوزاتهم.

د ـ منع تزوير الكتاب الجامعى المصرى فى الداخل أو الخارج.

هـ ـ إمساك دفاتر حركة التوزيع وإطلاع المؤلف عليها أولاً بأول.

عاشراً: ضرورة الارتقاء بالكيان المادى للكتاب الجامعى فى مصر وذلك عن طريق.

أ ـ ألا يقل وزن الورق المستخدم فى المتن عن ٧٠ جراماً وفى حالة اللوحات والإيضاحيات عن ٨٠ جراماً.

ب ـ ألا يقل وزن ورق الغلاف عن ٢٢٠ جراماً.

ج ـ ألا يقل عدد الألوان فى الغلاف عن لونين.

د ـ استكمال البيانات الببليوجرافية على صفحة العنوان، وكتابة الحد الأدنى منها على كعب الكتاب.

حادى عشر: عدم التفريق بين نسخ الطلاب ونسخ السوق فى حالة الكتب العامة التى تستخدم ككتب مقررة فى نفس الوقت على الطلاب. وأن يقدم للطلاب عليها خصم معقول يجعلها فى متناولهم.

ثانى عشر: الالتزام بالحصول على ترخيص من ذوى الحق فى الكتاب الأجنبى قبل الأقدام على ترجمة كتاب أجنبى مقرر على طلبة الجامعات المصرية تجنباً للوقوع تحت طائلة القانون والمشاكل المترتبة على ذلك.

ثالث عشر: التأكيد على منفذ توزيع واحد كبير داخل الحرم الجامعى بدلاً من تلك الأكشاك الفردية الصغيرة التى يتزاحم الطلاب حولها مما خلق سوق دلالة، تتحلق تلك الأكشاك.

رابع عشر: ضرورة ضبط أسعار الكتب المباعة لطلاب الجامعة عن طريق جهاز أو لجنة جامعية تضع مواصفات الكتاب وتحدد أسعاره. وفى نفس الوقت عدم الالتزام بحجم معين للمادة العلمية أو تحديد للملازم فى كل مقرر.

الخامس عشر: ضرورة الاستمرار فى دعم الكتاب الجامعى من قبل الأجهزة الجامعية وتوجيه هذا الدعم إلى مستحقيه. وتشجيع تجربة قسم المكتبات والمعلومات بآداب القاهرة حيث يخصص ٥٪ من نسخ الكتاب توزع بالمجان على الطلبة المحتاجين دون تدخل من إدارة الكلية أو الجامعة.

سادس عشر: ضرورة الاهتمام بالمكتبات الجامعية وتوجيه جانب من الدعم لها حتى تنهض بأعبائها فى كسر الاعتماد المطلق على الكتاب الجامعى المقرر. كذلك ضرورة النهوض بمكتبة الطالب وتوسيع نشرها فى الكليات المختلفة وإن أمكن على مستوى القسم كذلك.

سابع عشر: التصدى بكل الحسم والحزم لظاهرة تزوير الكتاب الجامعى بتصويره عن طريق مكاتب التصوير المنتشرة حول الحرم الجامعى، ويثمن المجتمعون الجهود التى تبذلها وزارة الداخلية فى هذا الصدد وضبطها مؤخراً لنحو ٢٦٠٠ كتاب مزور واتخاذ الإجراءات اللازمة فى هذا الشأن.

ثامن عشر: اتخاذ أقصى ما يمكن اتخاذه من إجراءات رسمية وغير رسمية لضمان عدم تزوير الكتب الأجنبية المقررة فى الجامعات المصرية (الحكومية والخاصة)، وعدم إعادة تصوير النسخ المخصصة للسوق المصرية.

تاسع عشر: يناشد المجتمعون المجلس الأعلى للجامعات إعادة النظر فى نظام الفصل الدراسى فى صورته الحالية حتى يتمكن الطلاب من فهم وهضم واستيعاب ما يدرس لهم وحتى يتمكنوا أيضاً من الاطلاع على المزيد من الكتب وارتياد المكتبات الجامعية.